

قوانين المرأة في مقاطعة الجزيرة

encumenacibiciker.info /قوانين-المرأة-في-مقاطعة-الجزيرة/

May 22,
2016

قوانين المرأة في مقاطعة الجزيرة

1. محاربة الذهنية السلطوية الرجعية في المجتمع واجب على كل فرد في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية .
2. المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة .
3. للمرأة الحق في الترشح والترشيح وتولي كافة المناصب .
4. الالتزام بمبدأ الإدارة التشاركية في كافة المؤسسات .
5. من حق المرأة تشكيل تنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتنظيمات الدفاع المشروع وغيرها من التنظيمات الخاصة بها بما لا يخالف العقد الاجتماعي .
6. حضور ممثل عن المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان عند مناقشة القوانين التي تصدر في حالات استثنائية في المجلس التشريعي .
7. عند إصدار القوانين الخاصة بالمرأة في المجلس التشريعي يتوجب أخذ إرادة المرأة بعين الاعتبار .
8. المساواة بين الرجل والمرأة في حق العمل والأجر وينظم ذلك وفق قانون العاملين في الادارة الذاتية الديمقراطية .
9. المساواة بين شهادة المرأة وشهادة الرجل من حيث القيمة القانونية .
10. يمنع تزويج الفتاة بدون رضاها .
- عقوبتها : السجن من شهر حتى ثلاثة أشهر وغرامة مالية من (50000 - 100000) ليرة سورية اذا تم الادعاء اثناء الخطوبة .
- والسجن من ثلاثة اشهر حتى سنة والغرامة من (100000 - 300000) ليرة سورية اذا تم الادعاء بعد الزواج . ويحق للمرأة الادعاء بذلك خلال سنة من الزواج .
11. إلغاء المهر باعتباره قيمة مادية هدفه استملاك المرأة ويحل محله مشاركة الطرفين في تأمين الحياة التشاركية .
12. تنظم صكوك الزواج مدنياً .
13. منع تعدد الزوجات .
- عقوبة تعدد الزوجات هو اعتبار الزواج بثانية باطلاً لا ينتج أثراً ويعاقب من يخالف بالسجن سنة كاملة وبغرامة مالية قدرها (500000) خمسمائة الف ليرة سورية واذا كان المخالف موطفاً في الادارة الذاتية الديمقراطية يفصل من عمله .
14. يحق لكلا الطرفين طلب التفريق ولا يجوز الطلاق بالإرادة المنفردة .
15. المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المسائل الإرثية وينظم ذلك وفق قانون خاص بالمسائل الإرثية .
16. منع حيار الفتاة ونكاح الشغار ونكاح الدية .
- أ. حيار الفتاة عقوبتها نفس عقوبة المادة العاشرة .
- ب. زواج الشغار عقوبتها نفس عقوبة المادة العاشرة .
- ج. زواج الدية وعقوبتها من ثلاثة اشهر حتى سبع سنوات وتعويض مناسب للمرأة حسب حالتها .
17. تجريم القتل بذريعة الشرف واعتباره جريمة مكتملة الأركان المادية والمعنوية والقانونية ويعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في قانون

- العقوبات كجريمة قتل قصد أو عمد والغاء اية اعدار قانونية لارتكاب هذه الجريمة .
18. فرض عقوبة متشددة ومتساوية على مرتكب الخيانة الزوجية من الطرفين .
الخيانة الزوجية هي العلاقة الجنسية الغير المشروعة المرتكبة من احد طرفي الزواج
عقوبتها الحبس من سنة الى سنتين احد الزوجين الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية ولا
تجوز المتابعة في هذه الحالة الا بناء على شكوى من الزوج او الزوجة المجني عليه .
19. تجريم الإتجار بالأطفال والنساء بكافة أنواعه وفرض عقوبة متشددة
على مرتكبيها .
وتشمل كافة انواع الاتجار (الاستغلال الجنسي - عمالة الاطفال - المتاجرة بالأعضاء
البشرية) وعقوبتها ما بين السجن لثلاث سنوات و السجن المؤبد وغرامة مالية
من (500.000 - 4000.000) ليرة سورية وتضاعف في حال التكرار .
20. يمنع العنف والتمييز ضد المرأة ويعد التمييز جريمة يعاقب عليه القانون وعلى
الإدارة الذاتية الديمقراطية مكافحة كل أشكال العنف والتمييز من خلال تطوير
الآليات القانونية والخدمات لتوفير الحماية والوقاية والعلاج لضحايا العنف .
يعد من اشكال العنف التي تستوجب العقاب :
- أولا : العنف الاسروي : يشمل جميع حالات العنف من ضرب وجرح وايداء وتشويه للجسم
واحداث عاهات دائمة وقطع واستئصال عضو او بتر أحد الاطراف .
العقوبة : يعاقب مرتكبيها بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .
- ثانياً : الاجهاض : يعاقب بالعقوبة نفسها من تسبب بإحدى الطرائق المذكورة في الفقرة
السابقة بإجهاض حامل وهو على علم بحملها .
- ثالثاً : الاغتصاب : يعد الاغتصاب جريمة يعاقب مرتكبه بالعقوبات المنصوص عليها في
قانون العقوبات .
21. على الإدارة الذاتية الديمقراطية ضمان حقوق الطفل وحمايتهم من كافة اشكال
العنف والاستغلال .
الأحكام العامة :
22. منح المرأة والرجل حقوقاً متساوية فيما يخص قانون الجنسية .
23. تكفل الإدارة الذاتية الديمقراطية للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان
الصحي والاجتماعي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة وتوفير
الحماية اللازمة للنساء الأرامل والمسنات .
24. يمنع تزويج الفتاة قبل إتمامها الثامنة عشر من عمرها .
وعقوبتها السجن لمدة سبع سنوات على ولي الفتاة والجهة التي عقدت القران واعتبار
الولي ونفس الجهة شريكاً في التزوير .
25. للمرأة الحق في حضانة أطفالها حتى إتمامهم سن الخامسة عشر سواء تزوجت أم
لم تتزوج ويكون بعدها حق الاختيار للأولاد ومن واجب الطرفين تأمين السكن والنفقة
للأطفال طيلة فترة الحضانة
26. في حال سفر الأولاد تحت سن الخامسة عشر يوجب أخذ الإذن من الوالدين .
27. في القضايا الخاصة بالمرأة والأسرة المعروضة أمام المحاكم يلزم حضور ممثل
عن مركز المرأة ورأيها استشاري غير ملزم
28. منح إجازة الأمومة المأجورة للمرأة العاملة وذلك لثلاث ولادات وينظم ذلك وفق قانون
العاملين في الادارة الذاتية الديمقراطية .
29. في حال التفريق للزوجة الحق في الأشياء الجهازية التي قدمتها والمصاغ الذهبي
أو ما يعادل قيمتها سواء أكانت في حيازتها أم تم صرفها من قبل الزوج .
30. على الإدارة الذاتية الديمقراطية إنشاء مراكز خاصة للمحكومات الحوامل
والمرضعات لقضاء مدة عقوبتهن تراعى فيها وضعهن ووضع الجنين والمولود .